رسـائل جغرافيـة
١٩٥

جرائم عبر الحدود

في جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابقة

بقـلم : مـارك جاليوتي
ترجـمة: د. جاسم كرم

ربيع الأول ١٤١٧هـ
أغسطس ١٩٩٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

جرائم عبر الحدود

في جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابقة

١ - مقدمـــة :

إن الجريمة مستوطنة في كل الجمهوريات التي كانت تشكل الاتحاد السوفييتي سابقاً . وترتكب هذه الجرائم بواسطة عصابات المافيا «ما يعرف بعصابات الجريمة المنظمة» أو بواسطة الذين يعانون من الإحباط والضياع بعد انهيار النظام الشيوعي . ونذكر بعض الأمثلة ، ففي السنة الأولى بعد انهيار النظام الشيوعي زادت نسبة الجرائم بمقدار ١٥٪ في كازاخستان ، ٩ ,٢٥٪ في ليثوانيا و ٢٧٪ في روسيا . وزادت نسبة جرائم القتل إلى الضعف في روسيا منذ عام ١٩٩١ . وفي اقتراع أجري في مولدوفا أجابت معظم العينة بأن المافيا المحلية تسيطر على مجريات السياسة الوطنية فيما توجد دلائل على سيطرة هذه العصابات على الانتخابات لعام ١٩٩٤ لكل من جمهوريتي روسيا البيضاء وأوكرانيا . وهناك أربعة أسباب لبروز الجريمة كإحدى المظاهر السياسية للجمهوريات وهذه الأسباب هي :

١ ـ الجذور السياسية لجمهوريات الاتحاد السوفييتي متعمقة في الفساد لأنها كانت واقعة تحت سيطرة الأمبراطورية الروسية عندما كانت مجموعة صغيرة فاسدة تسيطر على غالبية السكان .

٢ ـ إن النظام الاقتصادي في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة كان يشجع على نظام الاقتصاد الظل والجريمة المنظمة . وكانت السوق السوداء تساهم بـ ١٠٪ من الدخل القومي السوفييتي . وكان السكان يعتمدون على هذه السوق للحصول على حاجاتهم الأساسية .

إن التوجه إلى نظام السوق الحر شجع رجال الأعمال للتطوير والإبداع ولكنه في الوقت نفسه دمر النظام القديم الذي كان يضمن توزيع الحاجات الأساسية للسكان . وعليه فقد قفزت العصابات لتملأ هذا الفراغ وبات من الصعب أن يدبر الإنسان أموره اليومية بدون التعامل مع هذه العصابات إما بشكل مباشر أو عن طريق إحدى واجهاتها (والتي تكون على شكل بنوك أو بعض الشركات الأمنية) .

٣ـ إن الجريمة هي استجابة اجتماعية للهوية العامة اللازمة في جمهوريات الاتحاد السوفييتي أي أن الجريمة تعكس الأزمة المعنوية والنفسية للعهد السابق وتأثير ذلك على الجمهوريات المستقلة والتي يفتقد بعضها للشرعية الجغرافية والتاريخية والسياسية . ومن الجدير بالذكر أن نسبة كبيرة من السكان في الجمهوريات السابقة قد صوتت في عام ١٩٩١ على الإبقاء على بعض أشكال الوحدة بدلا من بلقنة الاتحاد السوفييتي . ولهذا فمازال المواطن الذي ولد وتربى في ظل نظام سابق مازال يبحث عن هويته الجديدة في الجمهوريات الجديدة .

٤ ـ إن الفوضى التي رافقت التحول من القوى العظمى حملت معها مشاكل قانونية في مجال مكافحة الإجرام . فقد ظهرت الحاجة إلى إصدار قوانين جديدة تحت رعاية محاكم مكونة من هيئة محلفين مع النظام السابق وتحت سيطرتها مراكز الشرطة التي تعاني من قلة الدعم المالي وقلة الحوافز والأجهزة . فعلى سبيل المثال انخفضت قوة الشرطة في كازاخستان إلى ٤٢٪ من طاقتها الاعتيادية في عام ١٩٩٢ . في الوقت الذي تفككت فيه الشرطة في جمهورية الطاجيك خلال الحرب الأهلية التي مزقت الدولة .

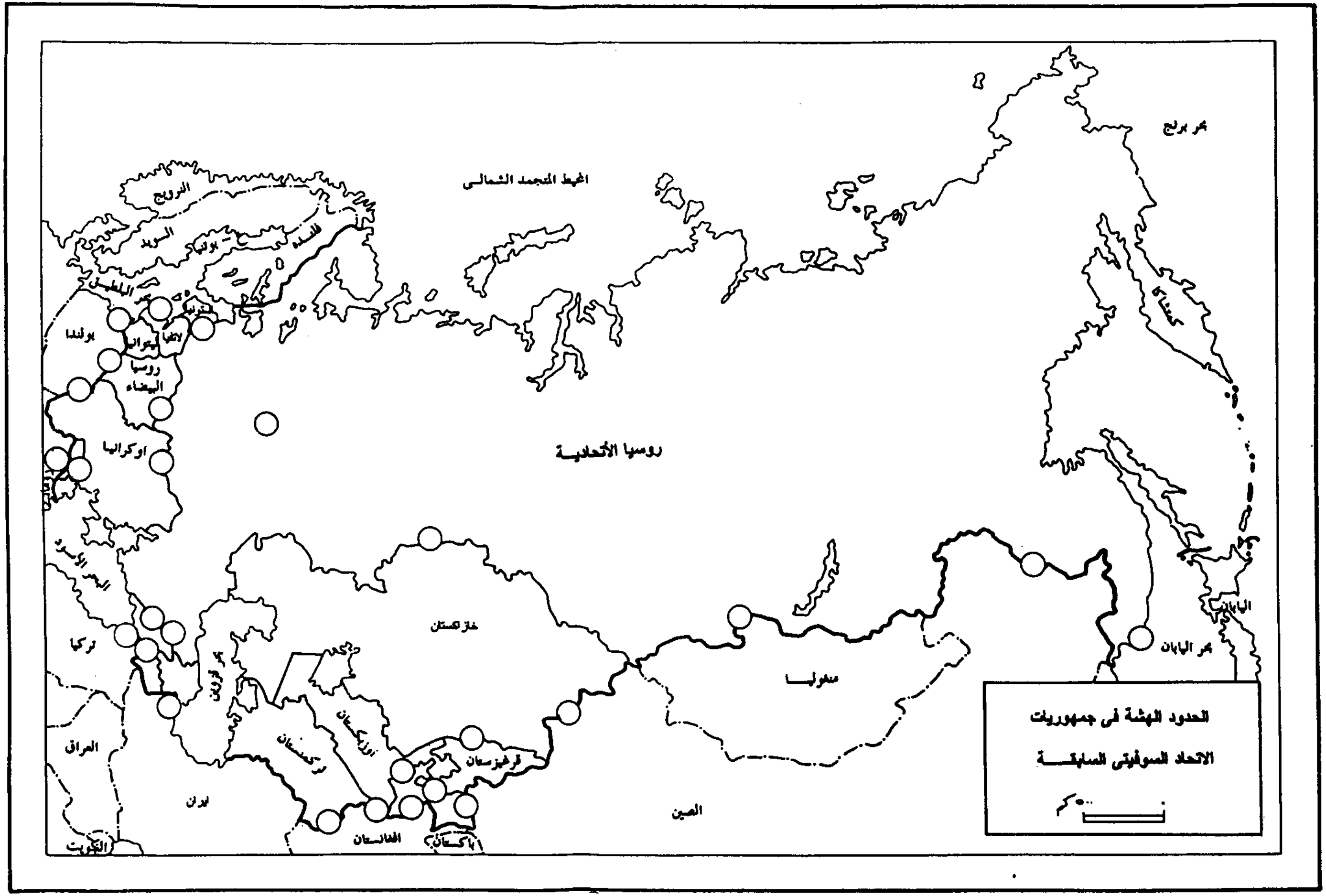
إن من الأهمية التوضيح بأن انتشار الجريمة في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة لم يكن يعكس فقط حالة الفوضى وعدم قدرة الحكومات الشرعية على المحافظة على السلطة ولكنه يعكس أيضاً خيارات أخرى . ففي صيف عام ١٩٩٤ كان

هناك ٢٦٠٠ عصابة في جمهورية روسيا الفدرالية (٤٠عصابة منها كانت منظمة وثابتة بحيث تصنف كمافيا) . ووفقاً لبيانات وزارة الداخلية فإن هناك ٨٠٪ من المتاجر تدفع أتاوات لعصابات الجريمة المنظمة ، و ٤٠٠٠٠ مؤسسة هي بالكامل تحت سيطرة هذه العصابات . وفي جمهورية جورجيا هناك عصابات تحقق ٣٦ مليون دولار أرباحاً لعملياتها في غرب البلاد (أي ما يعادل ثلاثة أضعاف ميزانية الحكومة المركزية) . وكما أورد أحد المراقبين فإن المافيا في الجمهوريات السوفييتية السابقة أصبحت هي الدولة .

الحــــدود الهشـــة :

إن الجرائم في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة ليست مجرد قضايا محلية ، فأحد العرابين في العاصمة الليثوانية فيلنيوس هو أرمني من جمهورية جورجيا ، كما أن العصابات الشيشانية والأذرية تتقاتل من أجل الهيمنة على موسكو . إن ٤٠٪ من الجرائم في كييف عاصمة أوكرانيا تتم بواسطة مجرمين من القوقاز . وقد عبرت هذه الجرائم حدود أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى أيضاً . وهي بذلك تعكس انتشار القوات الروسية وسيطرتهم السابقة على شرق ووسط أوروبا . وبشكل آخر فإن الجريمة في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة أصبحت مشكلة كونية ، إذ بدأت هذه العصابات بالتنسيق مع مثيلاتها في الدول الأخرى مثل المافيا الإيطالية ومنظمات المخدرات الكولومبية . وقد أصبح لما يطلق عليه "Vilinius Brigade" صلات بعصابات بولندا ، فنلندا ، هولندا والولايات المتحدة الأمريكية . (خريطة رقم ١) .

إن انتشار الجريمة في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة لا يشكل أي مفاجئة على اعتبار أن معظم الحدود بين هذه الجمهوريات إما مصطنعة أو غير واضحة . فالحدود بين جمهوريات آسيا الوسطى قد رسمت بواسطة الدولة في عهد ستالين لكي تخدم أغراض إدارية بحتة ، علاوة على ذلك فإن هذه الحدود لا تفصل بين مجموعات عرقية أو أقاليم جغرافية مختلفةبل إنها في بعض الأحيان تزيد من الحساسيات العرقية . وكان النظام السوفييتي يهدف من ورائها تحقيق عملية فرق


المحيط المتجمد الشمالى
بحر برنج
النرويج
السويد
فنلندا
بحر البلطيق
بولندا
لاتفيا
ليتوانيا
روسيا البيضاء
اوكرانيا
روسيا الاتحادية
البحر الأسود
تركيا
بحر قزوين
العراق
ايران
الكويت
كازاخستان
تركمنستان
اوزبكستان
قرغيزستان
افغانستان
باكستان
منغوليا
الصين
بحر اليابان
اليابان
الحدود الهشة فى جمهوريات
الاتحاد السوفيتى السابقـــة

خريطة رقم (١)

تسد . وفي هذا السياق فقد تم ترحيل التتار من كريميا إلى سيبيريا وحل مكانهم العرق الروسي ووضع الروس والكازاخستان مع بعضهم البعض في كازاخستان ، فيما تم تجميع الأرمن في جيب ناجورنو ـ كاراباخ محاطين بالأذاريين . ولهذا فقد أصبح شائعاً أن تحدث الجرائم عبر الحدود . وكما أوردت إحدى الصحف الروسية :

«إن سكان الأقاليم الحدودية لتايفا ومنغوليا يعبرون الحدود في أي وقت لسرقة أبقار ومواشي وخيول بعضهم البعض» .

وقد أفاد بلينوف النائب الأول لوزير الداخلية بأن جمهورية طاجيكستان أصبحت الآن قاعدة لتصدير المخدرات إلى الجمهوريات السوفييتية الأخرى وإلى غرب أوروبا وأن نصف الجرائم المرتكبة في هذه الجمهوريات تتعلق بتجارة المخدرات . ومعظم هذه المخدرات تأتي من أفغانستان عبر إقليم جورني باداخشان في شرق إقليم الطاجيك .

إن الحدود الوطنية هي غيرشرعية أساساً وغير معترف بها من قبل المجموعات العرقية ولا تحقق المصالح العلمية . إن المصالح المشتركة بين سكان الطاجيك في إقليم جورني باداخشان وأقرانهم الطاجيك في شمال أفغانستان هي أكثر من المصالح بين الأوائل والحكومة الوطنية في دوشانب . فيما قسمت مولدوفا بين العرق الروماني في غرب بوخارست والعرق الروسي في شمال موسكو ، وهذه تنطبق أيضاً على حدود الجمهوريات السوفييتية السابقة . وكما تعلم الروس بأن مملكتهم هي أينما وجد العرق السلافي والروسي الأرثوذوكسي فإنهم شعروا بتفوق وسيطرة عرقهم على الهوية الوطنية للبلاد . ولذلك فإن شعوب الجمهوريات السوفييتية السابقة قد اعتادوا على عدم احترام وتقديس الحدود الوطنية .

كما أن هناك عدم توازن إقليمي كبير في مسألة العرض والطلب ، مما يفتح آفاقاً واسعة للربح الوفير لمن هو مستعد لاختراق الحدود وتوفير الحاجات الأساسية من المخدرات إلى الحديد الخام . وهذا ما نظم عملية الجريمة الموجودة أصلاً والتي كان

نصفها يعمل عبر الإقليم فيما كان لـ ٢٥٠ عصابة ارتباطات وعلاقات مع عصابات في دول أخرى .

إن السلطات الحكومية في هذه الجمهوريات تفتقد الرغبة والإمكانيات لحراسة هذه الحدود السياسية الجديدة ، فالحدود الروسية الجديدة تمتد لمسافة ٦٠,٠٠٠ كم منها ٤٦,٠٠٠ كم من الحدود القديمة تراقب بواسطة أجهزة تحكم قديمة و ١٦٠٠٠كم من الحدود الجديدة التي تفتقر إلى أي نوع من أنواع المراقبة . وعند وقوع أي حادثة حدودية بسيطة فإن الأمر يتطلب عمل تحقيق ومحاكمة ومن المعروف أن هذه القضية معقدة سياسياً . وحتى خلال العهد السوفييتي القديم فإن عملية التداخل والمشاكل كانت تحدث دائماً بين سلطة المخابرات المركزية السوفييتية ووزارات الداخلية والتي كانت تعيق مواصلة كثير من التحقيقات . ففي صيف ١٩٩١ على سبيل المثال بدأت مؤسسة تسمى Avicenna وتتخذ من لاتفيا مقراً بدأت بإصدار خطابات مزورة لبيع أسهم «تشيرنوبل المتحدة ، في تركمنستان محققاً ربحاً مقداره ١٠ مليون روبل . وإلى حين اكتشفت وكالات All - Union هذه الحادثة لم يكن بمقدور السلطات التركمانية عمل الكثير للقبض على مرتكبي هذه الجريمة . ومثل تلك المشاكل ازدادت بشكل ملحوظ في الفترة اللاحقة لانهيار الاتحاد السوفييتي .

٢ ـ التهديدات :

إن الجرائم بكل أنواعها تخترق الحدود ويمكننا القول إن هذا النمط كان يحدث حتى أيام الحكم القديم ، وإحدى هذه الجرائم هي الإرهاب كإحدى نتائج المشاكل الاجتماعية والعرقية في الإقليم . وفي بعض الأحيان فقد وفرت بعض الجمهوريات مناطق آمنة للمواطنين المعارضين من بعض الجمهوريات الأخرى بغرض العمل ضد حكوماتهم . فعندما طرد الرئيس الجورجي زياد خامسا خورديا بواسطة الثوار المساندين من قبل روسيا لجأ خامساخورديا إلى شيشانيا الثائرة ضد روسيا . وفي أحيان أخرى كان الإرهابيون يأتون من الخارج كالمتطرفين الأفغان الذين ساهموا في

زيادة حدة الحرب الأهلية المشتعلة في طاجيكستان . كما أن هناك طريق إرهابي ثالث . ففي أبريل عام ١٩٩٤ قبضت قوات الأمن الداخلي الأوكراني على مجموعة إرهابية حاولت تهريب قنبلة إلى موسكو لزرعها في سفارة دولة يعتقد بأنها إحدى جمهوريات القوقاز أو إحدى الدول الأفريقية .

وعموماً فإن البواعث المادية هي أهم أسباب الجرائم التي تتم عبر الحدود وتكون في العادة من قبل عصابات الجريمة المنظمة التي أصبحت عصابات دولية . وبما أن الشركات الغربية العاملة في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة أصبحت هدفاً لهذه العصابات فإن أصول هذه الشركات في بلدانها الأصلية لم تسلم أيضاً من هذه العصابات . علاوة على ذلك فإن هذه العصابات تتجه إلى الخارج للحصول على أسواق وأفكار وعروض وحلفاء وملاجىء جديدة .

٢ ـ أ . المخدرات :

من المخيب للآمال أن المزارعين الفقراء يبحثون عن محاصيل تدر عليهم أرباحاً طائلة وهذا بالطبع لا يتحقق إلا إذا كانت زراعة هذه المحاصيل غير شرعية ، إن جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة تخصص حوالي مليوني فدان لزراعة الماريغوانا ، ومليون فدان آخر لزراعة زهرة الخشخاش . وقد شكل المجتمع السوفييتي المنهار سوقاً رائجة لهذه الأنواع من المخدرات ، إذ أنه مع حلول عام ١٩٩٣ كان هناك ٥ ـ ٧ مليون متعاطي للمخدرات ، وهي نسبة أعلى بثلاث مرات عنها في بداية عام ١٩٩١ . والملاحظ أنه حتى قبل سقوط منظومة الاتحاد السوفييتي فإن جمهوريات آسيا الوسطى كانت قد بلغت تنافس أسواق المخدرات التقليدية في كولومبيا والهلال الذهبي (إيران/ أفغانستان/ باكستان) في إنتاج المخدرات .

وليس كل المخدرات تأتي عن طريق الجنوب الشرقي فزهرة الخشخاش مثلاً تزرع داخل روسيا . علاوة على قيام العصابات الروسية والبولندية في إساءة استخدام بعض العقاقير الطبية لإنتاج المخدرات «وتعتبر بولندا أكبر منتج لعقار (Mcthamphetamines)

وكنتيجة لفساد مكاتب الجمارك فإن جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة أصبحت محطات رئيسية لتجارة الترانزيت في المخدرات . إن مخدرات آسيا الوسطى تصل مباشرة إلى أوروبا ، بينما تستخدم منظمات المخدرات الكولمبية المطارات والموانئ الروسية لتهريب الكوكايين إلى أوروبا .

إنها تجارة ضخمة حيث أن أكثر من ٧٠٪ من الجرائم في قيرقيزستان مرتبطة بتجارة المخدرات ، في حين تقدر قيمة تجارة المخدرات في روسيا بحوالي ٤٠ مليون روبيل في عام ١٩٩٣ ، واحتمال أن تكون قد بلغت ١٠٠ مليون روبيل في عام ١٩٩٤ . إن مجموعات الجريمة المنظمة في الجمهوريات السوفييتية السابقة استفادت من تأسيس مواقع مهمة لهم في الخارج واخترقوا شرق ووسط أوروبا وبدأت في التغلغل للوصول إلى أسواق أوروبا الغربية .

إن تجارة البغاء هي صورة أخرى من النشاط الإجرامي الذي يعبر الحدود إلى خارج نطاق الجمهوريات السوفييتية السابقة . إن السلطات الألمانية سجلت ١٠٠٠٠ اسم مومسة من شرق ووسط أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة وكثير منهن يعشن تحت تأثير المخدرات . إن آلاف النسوة الأوروبيات من الجمهوريات السوفييتية «روسيا أوكرانيا ، روسيا البيضاء» ويطلق عليهن لقب «نتاشا» يتجهن جنوباً إلى تركيا على طول ساحل البحر الأسود وخصوصاً في ترابازون حيث ساعد وصولهن إلى مضاعفة عدد الفنادق في المدينة .

٢ـ ب . المسدسات والموت :

«عندما خرجت من الحرب كوفئت بالتسريح . وما أخذته معي ليساعدني على العيش هو مهارتي . لماذا إذن لا أستخدم الشيء الوحيد الذي استفدته من الجيش؟» . هذا ما صرح به أحد محاربي الأفغان في عام ١٩٩١ .

نتيجة لتدني الروح المعنوية للجيش السوفييتي بعد انهياره ونتيجة للتضخم فلا غرابة من انتشار سرقة الأسلحة والعتاد العسكري . في عام ١٩٩٢ فقدت جمهورية

روسيا وحدها ٢٧٠٠٠ قطعة سلاح ، وبينما كانت معظم هذه الأسلحة تستخدم في الجرائم المحلية فإن الباقي كان يشكل سلاحا رخيصا لتلبية الحاجات الخارجية . ولم تكن النتيجة انتشار الأسلحة بشكل كبير في الجمهوريات السوفييتية السابقة فقط ، ولكن السلاح صدر لجميع الجهات من أجل تسليح قطاع كبير من المجرمين ، الإرهابيين ، الثوار ، وحتى جامعي السلاح . في عام ١٩٩٢ صادرت الجمارك الأستونية شحنة من ١٥٠٠٠ مسدس نوع P M Makarov كانت مصدرة للمملكة المتحدة ، بينما وصلت شحنة رشاشات كلاشينكوف AK - 47 بيد تجار المخدرات في مانشستر . إن الحرب الأهلية اليوغسلافية شكلت فرصاً غير متوقعة للعصابات الأوكرانية التي عملت على تسليح كل الجهات المتقاتلة . حتى الانفصاليين الاكسينجياج في الصين ، بارونات المخدرات الكولمبيين ، والثوار المسلمين في شمال أفريقيا وجدوا ضالتهم في مصدري السلاح من كازاخستان ، روسيا ، طاجكستان وأوزبكستان .

إن الخوف يكمن في إمكانية دخول عصابات المافيا في تجارة الأسلحة النووية ومواد صنع الصواريخ . إن بإمكان هذه العصابات عرض مواد صناعة الصواريخ وحتى الرؤوس النووية للبيع . إن مخزون الأسلحة النووية الروسية ازداد بعد نقل هذه الأسلحة من بقية الجمهوريات إلى روسيا ، لتزداد كمية الأسلحة النووية الروسية إلى ٦٠٪ و ٧٠٪ وتشير بعض التقارير إلى اختفاء ٢٣ رأساً نووياً أثناء نقل الأسلحة من مستودع في كومسومولسك في أميور (Komsomolsk - na - Amure) في مارس عام ١٩٩٢ على الرغم من نفي وزارة الدفاع الروسية لهذا الأمر في حينه ، كما يمكن أن تكون المواد الخام النووية قد سرقت أو أزيلت من الغواصات النووية والصواريخ الأرضية بالإضافة إلى مصانع الأسلحة ومحطات توليد الطاقة النووية . وهذا ينطبق على جمهورية روسيا وعلى الرغم من وجود مصنع سابق للرؤوس النووية «خروتشوف» ومركز لتخصيب البلوتونيوم واليورانيوم «كراسنيوارسك ـ ٤٥» في كازاخستان . وبينما يوجد ٣٧ مفاعلاً للطاقة النووية في روسيا فهناك أيضاً ١٤ في

أوكرانيا ، ٢ في ليوتوانيا و ٢ في أرمينيا . ولا يوجد نظام رقابة جيد في أي واحدة من تلك المفاعلات . إن وكالة الطاقة النووية الروسية المنشأ حديثاً (Gosalomndzor) لم تتمكن حتى الآن من الكشف عن أكثر من ثلث الوكالات من أصل ١٤٥٠٠ وكالة مصرح لها باستعمال المواد المشعة . وحتى إن وجدت هناك مخالفات ، فإن العقوبة التي لم تتغير منذ العهد السابق لا تتعدى دفع غرامة مالية لا تزيد عن خمسة سنتات أمريكية ، بسعر الصرف الحالي .

وتشير التقارير إلى زيادة حوادث التهريب باتجاه ألمانيا ، حيث تبين إحصائيات وكالة الشرطة الألمانية حدوث أربع حالات في عام ١٩٩٠ و ١٥٨ حالة تهريب في عام ١٩٩٢ . من هذه الحالات هناك ١٨ حادثة تهريب مواد مشعة . في صيف عام ١٩٩٤ جرت عدة محاولات لتهريب مواد خام لتصنيع الأسلحة وحتى هنا يصعب معرفة السوق المحتاجة والمعتمدة لبيع هذه المواد . إن معظم «الدول الحمراء» التي تنوي بناء إمكانيات نووية لها مورديها الخاصين «مثل باكستان وكوريا الشمالية» أو أنها تحاول تحسين صورتها الدولية وشرعيتها للعالم «كالعراق وليبيا» . كما أن الإرهابيين يفكرون مرتين قبل الشروع في أي عمل يثير الرأي العام المحلي والعالمي والذي قد يؤدي إلى توحيد الجهود لتصفيتهم . فعلى سبيل المثال قامت وكالات الأمن الأمريكية بإعداد خطة طوارىء للتعامل مع أي حالة طارئة للإرهاب النووي مع خيارات تتدرج من دفع أموال ضخمة مقابل معلومات عن هذا الموضوع . إلى اتخاذ إجراءات عسكرية مباشرة .

والاحتمال الأهم هو أن المافيا في الجمهوريات السوفييتية السابقة مترددة في التورط في هذه التجارة فحيثما يكون احتمال الربح كبيراً جداً فإن المخاطر تكون أكبر . ولهذا فإن هذه العصابات تعمل على المحافظة على الوضع القائم وقد استطاعت أن تكسب حماية الحكومات . فلو بدأت هذه العصابات بالمتاجرة بالمواد النووية فإن الضغوطات الخارجية على بلدانهم سوف تكون كبيرة بدرجة لا يمكن مقاومتها .

وهناك حكومات يمكن أن تتدخل بنفسها لمعاقبة وتصفية هذه العصابات كالموساد الإسرائيلية التي أوضحت بأنها مستعدة للتدخل مباشرة ضد أي تهديد محتمل لأمنها .

إن أخبار معظم تجارة هذه الأسلحة تكون في متناول يد الصحفيين ويستفيد ضابط الشرطة من ذلك في وضع الخطط لإلقاء القبض على المهربين . وهذا يفسر أسباب لجوء العصابات إلى ألمانيا . ولأن ألمانيا وشمال وسط أوروبا قد قسمت للعصابات الروسية بواسطة المافيا الصقلية فإن هذه المناطق أصبحت إحدى المناطق القليلة المتاحةلنشاط الجرائم الروسية الفرديةمدعمة بواسطة شبكة روسية تسيطر على كل شرق ألمانيا .

وطبيعي فإن عقود القتل مشكلة متزايدة في دول الاتحاد السوفييتي السابقة . ففي عام ١٩٩٢ سجلت الشرطة الروسية ١٠٠ حالة قتل من هذا النوع بينما زاد هذا العدد إلى ٢٥٠ في عام ١٩٩٣ . وأصبحت هذه الجريمة ظاهرة عبر الحدود . وفي مجال السوق الدولية فإن القتلة المستأجرين من الجمهوريات الروسية السابقة رخيصو الثمن «يبدأ السعر من ٢٠٠٠ دولار» وذو مهارة عالية وغير معروفين . ومعظمهم مدرب بواسطة القوات الخاصة الروسية (Spetsnaz) أو بواسطة بعض الفروع الخفية من المخابرات الروسية (K G B) ويمكنهم العودة بسلام إلى جمهورياتهم خلال ساعات من عملية الاغتيال . وفي بريطانيا على سبيل المثال اغتال أحد القتلة المستأجرين كارين ريد ، أخت أحد الأشخاص الذي تورط في اغتيال اثنين من الشيشان في لندن في سنة سابقة .

٢ ـ ج . التهريب :

«كل شيء تم تهريبه . . . . كل ما يمكن تهريبه فقد هرب ـ أشياء رخيصة ، أشياء ثمنية ، كل شيء» (N Y Times News Agaency 1993) .

إن الاقتصاديات الإقليمية المركبة للاتحاد السوفييتي طورت بهدف الاتكال المتبادل

بسبب بعض الاعتبارات السياسية «لعدم تشجيع الانفصال» وبهدف خلق نظام منطقي قادر على رفع كفاءة الإنتاج لأعلى درجة . هذه الخبرة في التخطيط التي أثبتت خطأها كانت هي السبب في تخلف وانهيار الاتحاد السوفييتي ، ولكنها حرصت على عدم استطاعة أي من الدول التي تخلفها من بناء اقتصاد مستقل . إن المحاولات لتنظيم ذلك الاختلال في الاقتصاد الشرعي للدولة تمكنت في النهاية من تأسيس هذا الشكل من الاقتصاد كنتيجة لفقدان عملة مستقرة والنزاعات السياسية بين الدول والانهيار العام لشبكة المواصلات . والنتيجة النهائية فرصة سانحة للتهريب تجد أسواقاً مفتوحة لاستيعاب كل شيء من الأجهزة الإلكترونية إلى محصول الشمندر .

وأصبح الوضع في جمهوريات الاتحاد السوفييتي يتمثل في وجود اقتصاد الظل يعمل بديلاً للسوق الحرة وفي كثير من الأحيان يكون هو الاقتصاد القوي والضروري . ففي يناير عام ١٩٩٣ تم القبض على نائب وزير الاقتصاد الأرمني بتهمة الإشتراك في محاولة تهريب كميات كبيرة من النحاس والحديد الخردة إلى جورجيا حيث الاقتصاد الممزق بسبب الحرب الأهلية كان بحاجة إلى مثل هذه المعادن . بالإضافة إلى ذلك فقد كان يتم تهريب الكنوز التاريخية والفنية الروسية إلى خارج جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة . وكان المهربون يستغلون ضعف وفساد مراكز الجمارك لتهريب البضائع الرخيصة المقلدة إلى الخارج أو للتحايل على نظام التعرفة الجمركية . فالسويد مثلاً تفرض ضريبة عالية على السجائر لترفع سعرها عن قصد . وكنتيجة لذلك تعمل العصابات الروسية والبلطيقية على خلق سوق سوداء للسجائر المهربة من دول الاتحاد السوفييتي .

وبمقارنة الربع الأول من عام ١٩٩٤ مع الفترة نفسها لعام ١٩٩٣ فإن قيمة البضائع المهربة المصادرة من قبل الشرطة الروسية ارتفعت لأكثر من خمسة أضعاف ، أي من ٥٤٥ مليون روبل إلى ٣ بليون روبل كقيمة حقيقية «بعد خصم قيمة التضخم» . وفي الربع الثاني من عام ١٩٩٢ خسرت روسيا أكثر من نصف مليون طن من البترول

المصدر للخارج بشكل غير شرعي من حقول نفط تيومن ، وبالفعل فإن التصدير غير الشرعي للمعادن الاستراتيجية كالنيكل والألمنيوم والنحاس وصلت إلى مرحلة خطيرة نتج عنها انخفاض حاد في أسعار هذه المعادن في الأسواق العالمية . فعلى سبيل المثال ارتفع مخزون النيكل في سوق تبادل المعادن في لندن من ٣٤٦٢ طن إلى ٧٨٨٠٤ طن في الفترة من ١٩٩١ ـ ١٩٩٣ . وفي العملية المسماة (Trawl) في عام ١٩٩٢ صادرت السلطات الروسية ٦٥٠٠٠٠ طن من البترول و ١٧٠٠٠ طن من المعادن . ومع ذلك فإن هذا لا يشكل سوى ١٥٪ من جملة المعادن والبترول المهرب . إن هذا النهب لثروات الجمهوريات الروسية يتم بكل سهولة . وكما كتبت (N Y Times News Services 1993) : «إن تصدير المواد الخام من روسيا يتم نظرياً بواسطة نظام الحصص والتصاريح ويتطلب بأن يتم بيع ٥٠٪ من العملة الصعبة إلى البنك المركزي ، ولكن في الواقع فإن النظام يتم إفساده بسهولة في كل مرحلة ابتداء من المصنع إلى الوزارة المركزية للعلاقات الاقتصادية الخارجية انتهاء بمراكز الحدود» .

ومن أنواع التهريب الأخرى تهريب رؤوس الأموال إلى خارج جمهوريات الاتحاد السوفييتي حيث يشعر رؤساء المافيا بأن أموالهم أكثر أماناً وأقل عرضة للتضخم أو أي قلاقل سياسية ، وتقدر الأموال التي خرجت من روسيا منذ عام ١٩٩١ بحدود من ١٢ ـ ٢٠ بليون دولار سنوياً . وبينما كان معظم هذا المبلغ على شكل عملات بسيطة فإن تصدير البترول والمعادن وثروات أولية بطريقة غير شرعية أو بأسعار غير حقيقية كانت وسائط كطريقة لتهريب الثروات إلى أماكن أكثر أمناً . والسبب الآخر لتهريب الأموال هو التهرب من دفع نسبة عالية من الضرائب داخل البلد . وقد صرح وزير المالية الأوكراني في عام ١٩٩٣ بأن المؤسسات الأوكرانية تتكتم على مبلغ ٥٠٠ مليون دولار في بنوك أجنبية (أي ما يعادل ربع المبالغ المجنية من الصادرات) وذلك حتى تتجنب دفع الضرائب . بينما يحتمل أن تكون روسيا قد خسرت مبلغ ٢٥ بليون دولار نتيجة لمثل هذه العمليات ـ أي ما يعادل المبلغ الذي كان سيدفعه صندوق النقد الدولي لروسيا عام ١٩٩٢ كإعانات .

٢ ـ د . التزويـــر :

بطبيعة الحال فإن جزءاً من الأموال المحولة من وإلى جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة هي نتاج التزوير . وأضخم عملية تزوير راح ضحيتها البنك المركزي السوفييتي «سابقاً» والروسي حالياً كانت قد تمت بطريقة محكمة ومعقدة جداً من قبل الشيشان . وهناك احتمال كبير أن هذه العصابات هي جزء من اتحاد للمافيا يدير هذا الإقليم الثائر من جنوب روسيا . ومن خلال بنك الشيشان ـ أنجوش في الفترة من ١٩٨٧ ـ ١٩٩٢ تم اختلاس مبلغ ١٤٠ ـ ١٧٠ بليون روبل (أي ٧٠٠ ـ ٨٠٠ مليون دولار) ، بواسطة تزييف وثائق تؤكد وجود مبالغ مالية في حسابات البنك .

هذا النوع من التزييف منتشر ويمارس بشكل واسع في روسيا حيث أن البنية الفدرالية ووجود السلطات المحلية القوية والنظام البنكي يشجع هذا النوع من الاختلاس . وكل الدول القوقازية الصغيرة في الجنوب قد أخذت فرصتها في حلب البنك المركزي . وقد تورطت داغستان في عملية تزوير اعتمدت على تحويل وثائق مزورة في عام ١٩٩٣ وحصلت على ٣٠ بليون روبل ، في حين ساعد نظام بنك أنجشتيا على سرقة حوالي ٦ ,١٧ بليون روبل بين الأول من فبراير والسادس عشر من مارس لعام ١٩٩٣ وحدها .

ويجب أن يوضع في الاعتبار طبيعة ترابط اقتصاديات الدول المستقلة من الاتحاد السوفييتي والتي تتطلب تبادل كبير للعملات أكثر من قدرة المراكز المالية حديثة التكوين على التحكم في الوضع مما يفتح الباب أمام حدوث هذا النوع من التزوير والتلاعب . ففي عام ١٩٩٢ على سبيل المثال كان الروبل أقوى أمام الدولار في أسواق دول البلطيق مما أدى إلى زيادة التحويلات غير الشرعية للروبل من بقية دول الاتحاد السوفييتي السابقة ، كما كانت التحويلات تتم في الخفاء من بنك إلى آخر وبأسعار متدنية مما أثر على قوة الروبل أمام الدولار . ولدرجة معينة فإن هذا النمط استمر حتى عام ١٩٩٣ ، فبين ٢٢ ـ ٢٨/ ٧/ ١٩٩٣ حولت ثلاث مؤسسات مبلغ ٨٧٠ مليون روبل إلى لاتفيا بواسطة القطار ، الطائرة وتحويلات بنكية مباشرة .

٢ ـ هـ . الأموال المزيفة وغير النظيفة :

ولمزيد من الانهيار لاقتصاديات الجمهوريات السوفييتية السابقة أن هناك كثيراً من السكان يقاتل لكي يتمكن من تهريب أكبر قدر من المال إلى الخارج . وفي كثير من الأحيان يتم استخدام الأموال «غير النظيفة» المكسوبة من ارتكاب الجرائم في وسائل أخرى من أجل تنظيفها ومن ثم استخدامها في شراء البضائع والخدمات والأمن لهذه العصابات . ويتم ذلك بدرجة كبيرة من خلال المؤسسات المالية القانونية حيث أن معظم هذه المؤسسات مخترقة من قبل المافيا .

وفي تقرير صادر من قبل (Viktor Ilyukhin) رئيس اللجنة الأمنية في البرلمان الروسي يتضح منه أن الجريمة المنظمة تتحكم في ٥٥٪ من رأس المال في الدولة ومن ١٥ ـ ٢٥٪ من البنوك الوطنية . وهذه مشكلة كبيرة جداً . وبمعرفة أنه حتى عام ١٩٩٤ كان يمكن لأي شخص يملك ١٠٠ مليون روبل (٦٥٠٠٠) دولار يؤسس أي بنك فإن البلاد امتلأت بالمؤسسات المالية . ولكن مع وجود أكثر من ٢٠٠٠ بنك فإن البنك الدولي يعتقد بأن من ٢٠ إلى ٣٠ بنكاً فقط يمكنها أن تصبح مؤسسات ذات سمعة ومعترف بها . وبالتمتع بالثروة الهائلة والاحترام من قبل المافيا المسيطرة على المؤسسات المالية والتجارية فإن المجرمين يستثمرون بضخامة في الخارج وبشكل خاص في أوروبا والولايات المتحدة . كما يقوم رجال العصابات في الجمهوريات الروسية بصرف كميات ضخمة من الأموال سنوياً في شراء الممتلكات في المملكة المتحدة .

إن رؤوس الأموال الضخمة المهربة تهز الثقة بالعملة المحلية وتزيد من ارتفاع معدلات التضخم . إن مجرمي عبر الحدود يستخدمون الأموال لضمان نمط راق ومميز من الحياة وللحصول على القوة الاجتماعية والسياسية . وبجانب تدفق الأموال غير النظيفة هناك تدفق الأموال المزيفة . ففي النصف الأول من عام ١٩٩٣ صادرت السلطات الروسية حوالي ٢٠ مليون روبل من الأوراق النقدية المزيفة علاوة على القيمة نفسها على شكل بطاقات (Coupons) ، و ٥٠٠, ٠٠٠ دولار مزورة . وهذا يمثل

زيادة في التزوير مقدارها ٨٠٠٪ منذ عام ١٩٩٢ وهو نمط مستمر بدون توقف . وقد أصيبت أوكرانيا بالحيرة بعد محاولتها استخدام عملة جديدة (The Karbovanets) بسبب ضخ كميات كبيرة من الأموال المزورة بواسطة المجرمين الأذريين الذين يتخذون بولندا مقراً لهم ، ففي عام ١٩٢٢ وحدها تم تزوير ٢٠٠ مليون (Karbovanet) في وارسو .

٢ـو . المناطق الآمنة :

إن انحلال الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة كانت بداية لإعلان «النظام العالمي الجديد» . وفي الواقع كان ذلك يعني الحرب ، الفوضى ، البؤس والشقاء داخل وخارج الجمهوريات السوفييتية القديمة . وضمن الجمهوريات السوفييتية حديثة الاستقلال فإن سقوط الشيوعية قاد إلى بروز الروح القومية وكره الأجانب وبالتالي أدى إلى مشاكل نزوح اللاجئين ليزيد عدد المهاجرين الذين غادروا أوطانهم بسبب انهيار الاقتصاد السوفييتي . ففي عام ١٩٩٣ اعترفت روسيا بهجرة حوالي مليوني لاجىء إليها من الجمهوريات السوفييتية السابقة ، بينما هاجر ربع مليون روسيا في الاتجاه المعاكس . ومعظم هؤلاء المهاجرين مستعدين لعبور الحدود للبحث عن حياة جديدة وأصبحوا غنيمة للمجرمين المستعدين لتنظيم عملية تهجيرهم مقابل الثمن . وأصبحت عملية التهجير تجارة رابحة حيث بدأت العصابات بتهريب اللاجئين من الدول النامية كالصين ، فيتنام ، أفغانستان ، العراق وإيران إلى روسيا ومنها إلى الغرب مقابل ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ دولار . وتقدر إدارة الهجرة الروسية بأن من ٥ ـ ١٠٪ فقط من اللاجئين الذين تعاملت معهم يرغبون في البقاء .

وبدرجة كبيرة فإن اللاجئين يستخدمون المسالك الشمالية باتجاه ألمانيا والدول الاسكندنافية ، كما حدث لـ ٦٠٠ كردي وصلوا إلى جزيرة كوتلاند في السويد في ديسمبر ١٩٩٢ ويناير ١٩٩٣ . وفي فبراير ١٩٩٤ تم سجن أربعة طيارين عسكريين من أوكرانيا لأنهم استخدموا طائراتهم لنقل اللاجئين الهنود والباكستانيين والأفغان

إلى بولندا مقابل ٢٠٠ ـ ٤٠٠ دولار عن الفرد الواحد . في حين أفشلت قوات الحراسة في مركز (Chop) في شهر مارس ١٩٩٣ حوالي عملية تهريب ٥٠٠ مهاجر من سري لانكا ، الهند ، باكستان ، فيتنام ، مونغوليا وكردستان أثناء محاولتهم العبور إلى داخل هنغاريا وسكوفاكيا . وشكلت روسيا البيضاء معبراً جيداً لهؤلاء اللاجئين ، فبحلول فبراير عام ١٩٩٤ كان هناك ٠٠٠, ٢٠٠ وافد غير شرعي في البلاد (قادمين من الشرق الأوسط ، أفريقيا وبقية دول الاتحاد السوفييتي السابقة) بهدف الانتقال إلى بولندا ومنها إلى أوروبا الغربية .

٣ ـ جغرافية اللا أمن :

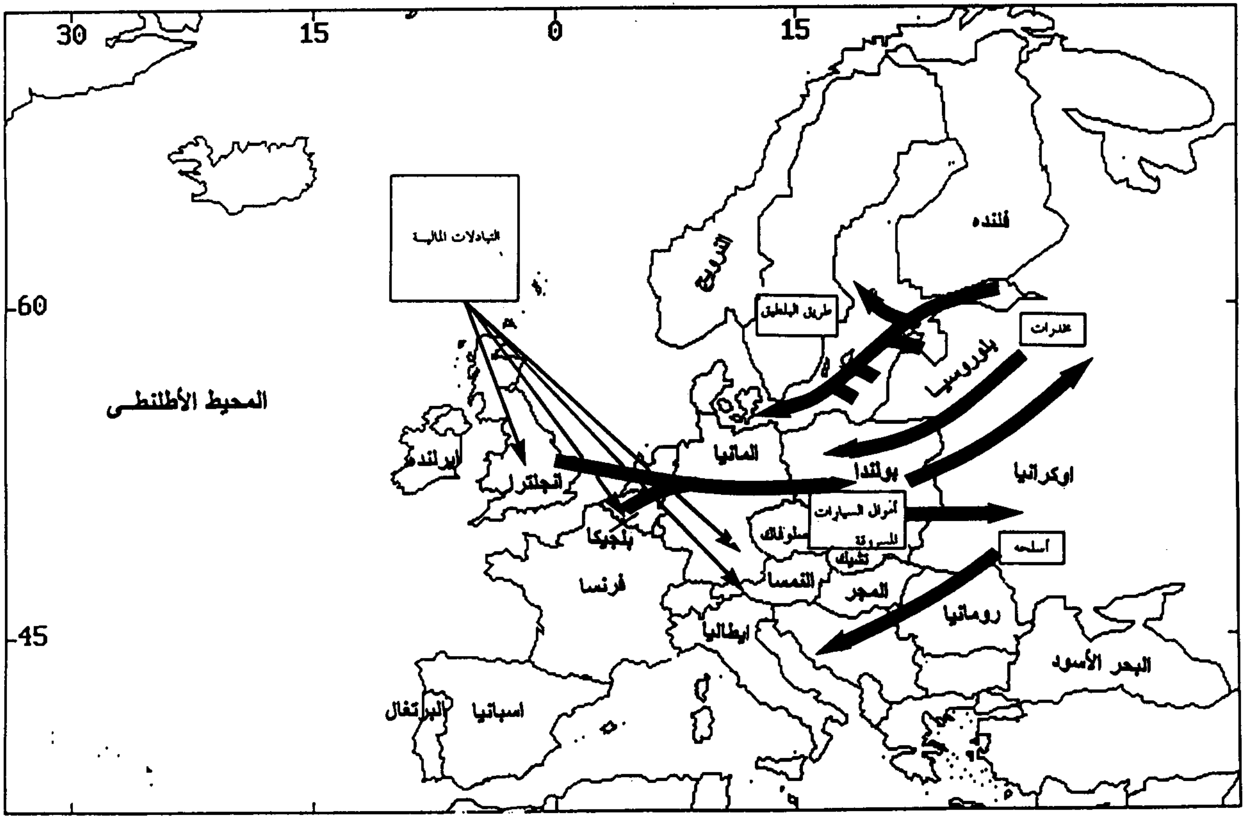
٣ ـ أ . المسالك الأوروبية الشمالية :

لقد تبين أن إقليم البلطيق أصبحت عرضة لجرائم عبر الحدود . وكما قال (Chris-topher Ulrich) :

«إن إقليم البلطيق والدول الاسكندنافية ذات قيمة للجريمة المنظمة في الشرق بسبب التقارب الجغرافي ولأنها توفر سوقاً جديدة . كما أنها تحتوي على شبكة حديثة من خطوط المواصلات ، أسواق استهلاك حرة ، وسهولة الوصول إلى الأسواق المالية العالمية عبر البنوك الاسكندنافية ، وسهولة تبادل البضائع والبشر مع أوروبا الغربية غير نظامها الجمركي الحر وحدودها المفتوحة ، وأخيراً إمكانية إنشاء شركات تجارية كواجهات تقوم بأنشطة غير قانونية (خريطة رقم٢) .

كما أن هذه الأرض الموعودة مميزة بمشاكلها في التعامل مع هذا التهديد ، فالدول الاسكندنافية تملك خبرة قليلة في التعامل مع هذه الموجة من الجرائم ، في حين يتوجب على أستونيا ولاتفيا وليثوانيا خلق نظم قانونية جديدة وإدارات لتطبيق القوانين علاوة على التعامل بحكمة مع أعداد كبيرة من السكان الروس «الذين يشكلون مورداً مهماً للعصابات الروسية» والتعامل مع الحدود المشتركة مع روسيا وروسيا البيضاء .

المسالك الشمالية



خريطة رقم (٢)

إن الأوراق النقدية المزورة السويدية ، الفنلندية ، الألمانية ، الاستونية ، اللاتفية والليثوانية بدأت تتداول في دول البلطيق والدول الاسكندنافية بجانب مشاكل اللاجئين والمخدرات والأسلحة المسروقة والنفط الروسي المسروق «في الثلاثة شهور الأولى لعام ١٩٩٣ صادرت قوات الأمن في الحدود البلطيقية حوالي ٥١٠٠٠ طن من النفط المسروق والثروات الأخرى» . كما أصبحت دول البلطيق ممراً مهما للتصدير غير الشرعي لبعض الثروات المعدنية من روسيا بشكل رئيسي .

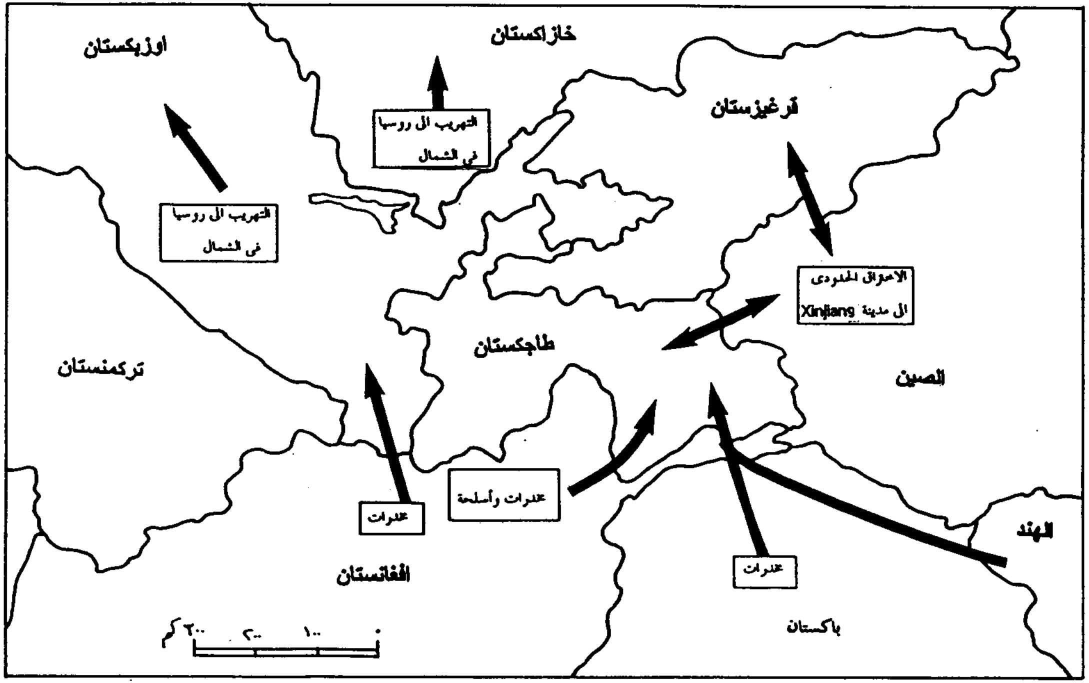
ولدرجة كبيرة فإن البضائع والسكان يتدفقون خارج أوراسيا عبر الممرات البلطيقية باتجاه بولندا . وأصبحت ألمانيا منطقة مهمة لمجرمي دول الاتحاد السوفييتي السابقة فيما تعتبر بولندا الجسر القانوني الذي يستخدمه المجرمين للعبور لأوروبا الغربية . وهذا السلوك يفسر مشكلة سرقة السيارات من ألمانيا ، بلجيكا وهولندا «وتجلب السيارات عن طريق البحر إلى موانى دول البلطيق أو بالطرق البرية تجاه وارسو أو جوداسك» أو تهريب المخدرات وجلب المومسات والتجارة غير المشروعة .

وبحلول عام ١٩٩٤ كانت ٤٧ عصابة مافيا روسية تعمل في ألمانيا ، وتبين الإحصائيات المنشورة من قبل السلطات الألمانية أنه بحلول عام ٢٠٠٠ فإن ٤٪ من مجموع الجرائم في ألمانيا ستكون من نصيب المافيا الروسية وحدها .

٣ ـ ب . مسالك آسيا الوسطى :

إن أول وأهم الجرائم في آسيا الوسطى هي تجارة المخدرات ولدرجة كبيرة فإن هذا النمط يرجع إلى منتصف الثمانينات عندما زاد الطلب المحلي على المخدرات ورفع الدعم السوفييتي لزراعة القطن وبعض المشاريع الزراعية الأخرى في آسيا الوسطى مما شجع هذه المنطقة على زراعة أنواع المخدرات كالخشخاش والقنب . في عام ١٩٨٦ أعلنت السلطات السوفييتية عن برامج لمكافحة زراعة المخدرات تسمى بـ Mak (خشخاش) . وبحلول عام ١٩٩١ بدأ البرنامج يترنح وبدلاً من أن تجني السلطات السوفييتية ثمار عملها فقد اعترفت بأنها تسبح ضد التيار . (خريطة رقم ٣) .

مسالك آسيا الوسطى



خريطة رقم (٣)

وفي عام ١٩٩١ نشرت وزارة الداخلية السوفيتية تقريراً يفيد بأن الأراضي المستخدمة لزراعة المخدرات في آسيا الوسطى قد ازدادت إلى ثلاثة أضعاف منذ عام ١٩٩٠ ، بينما ١٠٪ ـ ١٥٪ من مزارع المخدرات قد عرفت ودمرت . وقد أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى زيادة فرصة تجارة المخدرات في آسيا الوسطى وقلت فرص السيطرة عليها ، في حين أضعفت جمهورية قرقيزستان الصفة القانونية على زراعة الأفيون . وعلى أي حال فمن السهل تصور الإغراءات التي تقع فيها الدول الفقيرة للحصول على هذا النوع من الثروات . فالعائد السنوي من زراعة المخدرات في أوزبكستان يقدر ببليون روبل في عام ١٩٩١ . والجدول رقم (١) يوضح الأقاليم الرئيسية لإنتاج المخدرات في آسيا الوسطى .

جدول (١) الأقاليم المنتجة للمخدرات في آسيا الوسطى

الدولة	الأقاليم المنتجة للمخدرات
كازخستان	وادي جو (chu Valley) ـ زراعة الخشخاش والماريغوانا
قرقيزستان	
طاجكيستان	إقليم جورني باداخشتان «خشخاش» / إقليم بنزيكينسكي «خشخاش»
تركمنيستان	
أوزبكستان	وادي فرجانا «خشخاش» / سورخاندرايا «خشخاش»

كما يصل إلى هذه الجمهوريات ويخرج منها الأفيون ، الحشيش ، والهيروين الذي يجلب من منطقة «المثلث الذهبي» تايلاند ، بورما ، لاجوس» ومن منطقة الهلال الذهبي «أفغانستان ، إيران ، باكستان» . كما بدأت المخدرات المصنعة تصل إلى هذه الجمهوريات من الهند وفي إحدى العمليات في شهر أغسطس عام ١٩٩٣ قبضت وزارة الأمن الروسية على ثماني أشخاص بحوزتهم ٤٠٠٠٠ أنبوبة زجاجية تحتوي على مواد مخدرة وكانوا ينوون استبدالها بالأسلحة والعملات النقدية ، وبعض القطع

الأثرية الروسية . وفي يونيو عام ١٩٩٤ أحبطت السلطات الروسية أكبر عملية تهريب قيمتها (٢, ٥٠٠, ٠٠٠) دولار من الهيروين المصنع في تايوان والمهرب إلى روسيا عن طريق كوريا الشمالية .

وتتصف الحدود مع الصين بأنها مسامية . ويحتوي الإقليم الصيني الشمالي Xinjiany الهش على أقلية ذات حجم كبير من العرق الكازخستاني والتي مازالت علاقاتها مع أبناء عمومتها عبر الحدود قوية جداً لفائدة الطرفين . فالعصابات الصينية «تستعمر» إقليم فلاديفستوك ، خاباروفسك ، وأقاليم روسية أخرى عبر الحدود بين الدولتين . وأصبحت محطة القطار في مدينة جروديكون وقرية بوجرانيشن «حيث يشكل الصينيين الأغلبية» أصبحت مركزاً لمثل هذه الأنشطة .

٣ـ ج . المسالك الجنوبية وشيشانيا :

إن العصابات الأرمنية ، الأذرية ، والجورجية ، أصبحت ذات سمعة واسعة للعمل كوسطاء في تجارة المخدرات بالذات . ففي عام ١٩٩٢ تمكنت العصابات الأذرية من السيطرة على تجارة المخدرات في موسكو بواسطة ثلاثة عصابات مافيا تدير كل واحدة منها عملياتها في سوق معينة في المدينة وفي أذربيجان من جهة أخرى وفي هذه الحالة فإن من ٨٠٪ ـ ٩٠٪ من تجارة المخدرات في موسكو أصبحت بيد هذه العصابات الجنوبية . وبسبب اشتعال الحرب بين أذربيجان وأرمينيا فإن المخدرات المهربة من آسيا الوسطى إلى تركيا أصبحت تمر عبر جورجيا . ويبقى الشيشانيون أعنف الجنوبيين جميعاً حيث أن أنشطتهم الإجرامية احتضنت حرب المخدرات في موسكو ، ووصلت اغتيالاتهم إلى الريف الإنجليزي بالإضافة إلى إنشاء أمبراطورية مالية مركزها فرانكفورت .

«إن شيشانيا عبارة عن إقليم جبلي صغير يقع على الحدود بين روسيا في الشمال والجمهوريات القوقازية في الجنوب . وتعتمد في دخلها على البترول والجريمة

المنظمة . ويتميز سكانها القبليون بتاريخ طويل من الاستقلال وسمعة قوية بالإرادة الحرة وسمعة حديثة بالتمسك بالإسلام» (خريطة رقم ٤) .

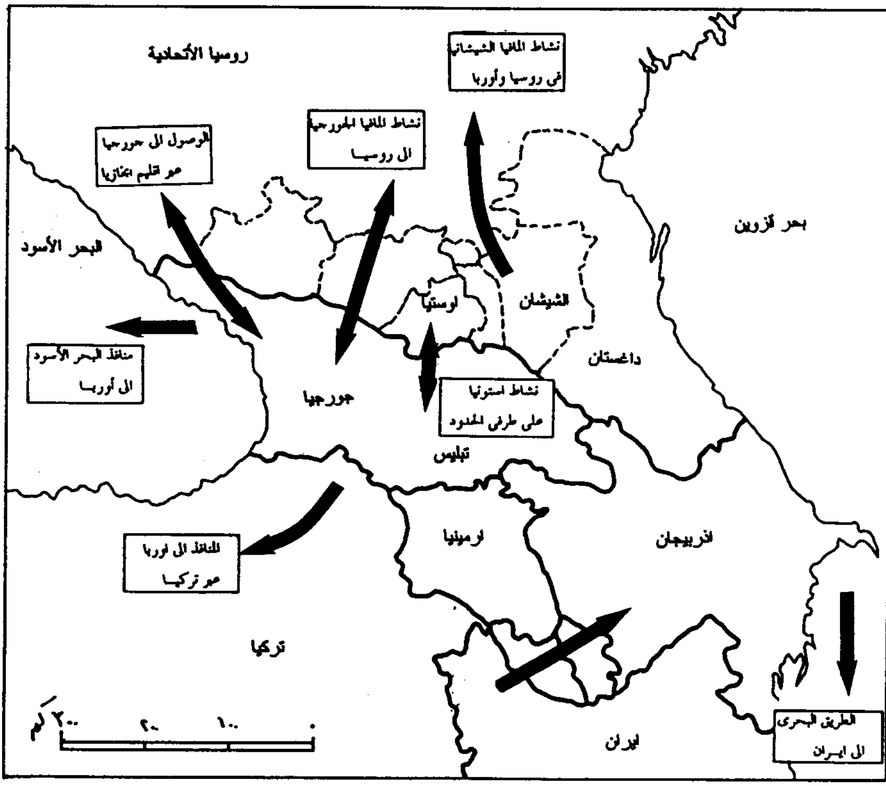
يدير الشيشان المنقسمون إلى ١٣٤ عشيرة أمورهم السياسية المحلية باستقلال تام حتى خلال الحكم السوفيتي القديم . وقد انضمت شيشانيا إلى الأمبراطورية الروسية في نهاية الحرب القوقازية في القرن التاسع عشر . وكرد فعل لقرار ستالين الاعتباطي بدمج شعبي شيشانيا والأنجوش في إقليم واحد في عام ١٩٣٤ قام الشيشان بالثورة ، وعقاباً لهم قرر ستالين تشتيتهم عام ١٩٤٤ إلى آسيا الوسطى ، سيبيريا ، كازاخستان مما أدى إلى وفاة حوالي ٢٠٠, ٠٠٠ نسمة خلال التشتيت . وعندما سمح للشيشان بالعودة إلى بلادهم عام ١٩٥٦ عاد هؤلاء بأعداد ضخمة وفي الحال . واستفاد الشيشان من أجواء الحرية خلال فترة «البريستوريكا» بتنظيم حملات للمطلابة بالاستقلال الذي حرموا منه لفترة طويلة . وقد أبرز الشيشان نشاطاً عالياً للاستفادة من الإصلاحات السياسية في عهد جورباتشوف . وعندما حطم انقلاب أغسطس ١٩٩١ الاتحاد ، استغل القائد الوطني الشيشاني الجنرال المتقاعد (Dzhokar Du-daev) الفرصة للإطاحة بالإدارة السوفييتية وأعلن الاستقلال الواقعي ونادى لإجراء الانتخابات والتي فاز فيها في أكتوبر من العام نفسه .

وحالما بدأ دودابيف بالدفاع عن انفصاله من جمهورية روسيا الفدرالية حديثة التكوين عمل بوريس يلتسن على إيجاد طريقة لإخراسه . واعتبر الانتخابات كأنها لم تكن وأصدر مذكرة لاعتقاله . وشكل ذلك حافزاً حقيقياً لنمو القومية الشيشانية ، وأصبح ينظر لدودابيف كبطل قومي للاستقلال الوطني والاستقامة الإسلامية وفي الحقيقة فإنه لم يكن سوى رئيس صوري لتآلف مجموعة عشائر تشكل حجر الزاوية في المافيا الشيشانية . ولإيضاح ذلك بشيء من القساوة فإنه من المفيد للعصابات أن تتمتع بغطاء واحترام الدولة . وبذلك يكون اقتصاد الدولة كله جاهزاً للسلب «كواردات النفط بشكل رئيسي» . وبسيطرة هذه العصابات على بنك الدولة

الشيشاني تم السماح لارتكاب عمليات التزوير ضد البنوك المركزية الروسية . وفي الفترة من ١٩٩١ ـ ١٩٩٤ اعترفت الشرطة الشيشانية بعدم قدرتها على إيقاف سرقة القطارات والتي كانت تهدد سكة حديد شمال القوقاز مما رفع الخسائر إلى ٥٠٠ مليون روبل في النصف الثاني من عام ١٩٩٣ . وفي فبراير من عام ١٩٩٣ تم تصفية اثنين من الدبلوماسيين الشيشان في لندن مما ألقى الضوء على محاولات التزوير الشيشانية عن طريق استخدام المكاتب الشرعية لدار العملة البريطانية الملكية من أجل تعليم تقنيات سك العملة . كما أن الدبلوماسيين كان لهما ارتباط بعرض شراء ٢٠٠٠ صاروخ أرض جو ستنجر الروسي الصنع من أجل إعادة بيعه إلى أذربيجان لاستخدامها في حربها مع أرمينيا «وقد اغتيل هذين الديبلوماسيين بواسطة عميلين للمخابرات الأرمينية» .

نتيجة لذلك فقد شنت الحكومة الروسية هجوماً عنيفاً لغزو هذه الجمهورية في نهاية عام ١٩٩٤ وإسقاط دوداييف وإرجاع الإقليم إلى سلطة الدولة المركزية . ولدرجة كبيرة تمت هذه العملية بسبب التطورات السياسية في موسكو نتيجة للصراع بين وكالات الأمن الداخلي والمؤسسة العسكرية . وقد تمت هندسة هذه الحرب بواسطة وكالات الأمن الداخلي التي حاولت من البداية السيطرة على أمور الحرب . «وبشكل شخصي نعتقد بأن الباحث كان متحيزاً وغير محايداً في تحليله . فليس من المعقول أن تكون هذه الحرب الشرسة التي شنتها روسيا ضد الشيشان كان بسبب جرائم العصابات الشيشانية . فالواضح من البحث أن عصابات المافيا منتشرة في معظم الجمهوريات وهذه الظاهرة ليست حكراً عى جمهورية الشيشان وحدها» ـ رأي المترجم ـ .

وقد قاوم الشعب الشيشاني هذه الحرب بضراوة ومرت هذه الحرب بثلاث مراحل منفصلة وهي إعداد أكبر حملة عسكرية منذ احتلال أفغانستان ، ثم القصف العشوائي وأخيراً قصف الأهداف المدنية الشيشانية .



روسيا الأتحادية
نشاط المافيا الشيشاني في روسيا وأوربا
نشاط المافيا الجورجية الى روسيا
الوصول الى جورجيا عبر اقليم ابخازيا
البحر الأسود
بحر قزوين
الشيشان
اوستيا
داغستان
منافذ البحر الأسود الى أوربا
جورجيا
نشاط استونيا على طرفي الحدود
تبليس
المنافذ الى اوربا عبر تركيا
ارمينيا
اذربيجان
تركيا
ايران
الطريق البحرى الى ايران
٠
١٠٠
٢٠٠
٣٠٠ كم

خريطة رقم (٤)

وبنهاية يناير عام ١٩٩٥ سقطت أهم المراكز المدنية للجيش الفيدرالي المكون من ٤٠٠٠٠ جندي . وتمركزت قوات دوداييف التي اكتسب الشرعية لدفاعها عن القيم الشيشانية والإسلامية ، تمركزت حول التلال بينما تفرقت القوات الروسية التي كانت تعاني من انهيار الروح المعنوية .

وبهذا فقد لعبت شيشانيا دوراً بارزاً على المسرح العالمي . فالشيشان ذو سلطة قوية «إن لم يكونوا مسيطرين» في عالم الجريمة المنظمة في موسكو . وفي عام ١٩٩٢ أشارت التقديرات بأن هناك من ١٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ مجموعة مافيا شيشانية ، بما فيها عصابات Avtomobilyana, Tsentralna, Ostankinskaya القوية جداً . إن إتجارهم بالمخدرات والأسلحة «تم العثور على صواريخ ستينجر في أحد مستودعات المافيا الإيطالية» والابتزاز بالإضافة إلى بيع النفط المسروق قد جلبت لهم ثروات طائلة استثمرت جزءاً منها في تدويل عمليات المافيا الشيشانية ، والتي تستخدم بعض أموالها في إدارة شركات قانونية في موسكو ، سانت بيتر سبرج وأوروبا الغربية .

إن الحرب ستؤثر على فقد الصلات بين العصابات الشيشانية في الشيشان مع الدولة الأم ولكن سيكون لها أثراً ضعيفاً في السيطرة على الجريمة المنظمة الدولية . كبداية فإن أي نظام في شيشانيا حتى ولو كان نظاماً يعمل بالأحكام العرفية تحت الغطاء الروسي بحاجة إلى دمج كثير من العشائر الموجودة خاصة وأن معظمها لها أنشطة إجرامية تريد حمايتها . والأهم من ذلك هو تشتيتهم الطبيعي عبر روسيا ودول الكومنولث السوفييتي وبشكل أكبر في العالم لا يضمن فقط استقلال المافيا الشيشانية عن الأحداث في شيشانيا ولكنه أيضاً يعقد الشبكة الإجرامية والتي من خلالها يمكن جمع الأموال وبيع البضائع وتبادل المعلومات . وهذا التشتيت بالإضافة إلى الثروة الضخمة سمحا للشيشان بالابتعاد قليلاً من التورط في أشكال الجريمة المنظمة بطريقة مباشرة . وعوضاً عن ذلك فقد استخدموا بعض العصابات المحلية الصغيرة لأن تقوم ببعض العمليات نيابة عنها مقابل بعض الأموال . كما تعني الثروة بالنسبة لهذه

العصابات بأنها أصبحت أكثر اشتغالاً بالعمليات الاقتصادية النظيفة والتجارة القانونية . وبمعنى آخر فإن الحرب كانت لها أبعاد دولية مهمة .

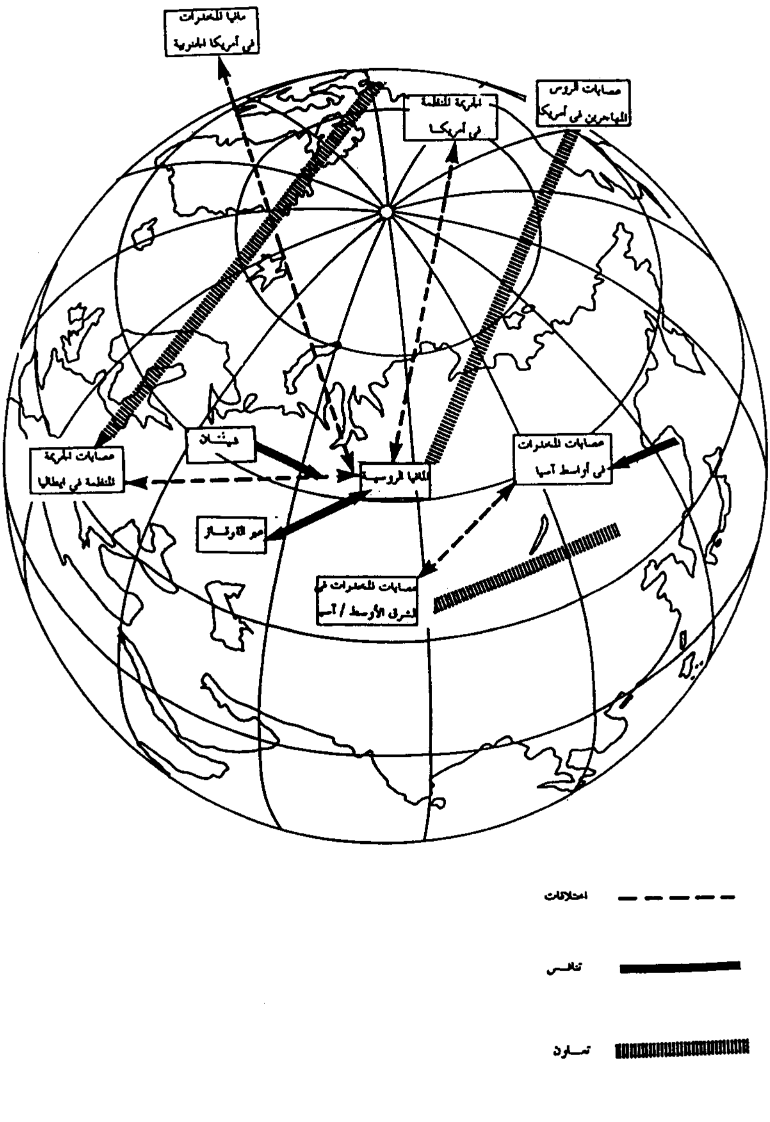
٣ـ د . النظام الإجرامي الكوني :

إن المافيا في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق خطت خطوات كبيرة للانضمام لعضوية عالم الجريمة بجانب قادة السوق : المافيا الإيطالية والمجموعات الإجرامية كالثالوث الهونج كونجي ومنظمات المخدرات في أمريكا الوسطى والعصابات الكاريبية ، والياكوزا اليابانية . (خريطة رقم٥) .

وفي نوفمبر ١٩٩٢ اجتمع رؤساء كبرى العصابات الروسية والإيطالية في براغ لمناقشة العمليات المشتركة . وعملياً فقد كان الاتفاق على تقسيم السوق ، فما كان يشغل الإيطاليون هو أن اتخام السوق بالمخدرات أثر على انخفاض الأسعار ، لهذا كانوا يودون عمل شيء لدعم البنية التحتية للعصابات . فيما كان هم العصابات الروسية إدارة عملياتهم في المنطقة الواقعة تحت سيطرتهم وعمل كل ما في استطاعتهم للحصول على أسواق جديدة . وكان السؤال أين حدود العصابات؟ فسوق العصابات الروسية كانت تضم جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة بالإضافة إلى بولندا ، هنغاريا ، جمهورية الشيك ، سلوفاكيا ، وربما ألمانيا أيضاً ، فيما كانت المافيا الإيطالية تعمل كل جهدها لإنشاء مواقعها .

كما كانت العصابات الروسية وبقية جمهوريات الاتحاد السوفييتي تحاول الحصول على أسواق أخرى في الخارج . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية مصدراً رئيسياً لأسواق جديدة وحلفاء ، وأهم من ذلك منافسين جدد . وبدرجة كبيرة فإن هذه العملية ترجع لبداية السبعينات عندما عملت السلطات السوفييتية على إغراق الولايات المتحدة بالمساجين المجرمين على أساس أنهم منشقين يهود . ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي زاد عدد المهاجرين العاديين إلى الولايات المتحدة . ففي عام ١٩٩٤ كان يتوقع أن يصل عدد المهاجرين الروس إلى الولايات المتحدة حوالي ١٣٠,٠٠٠ مهاجر .

طبيعة الروابط بين عصابات الجمهوريات السوفيتية السابقة مع المافيا الدولية



خريطة رقم (٥)

في هذه الأثناء كان على الولايات المتحدة أن تكافح هذه الزيادة المفاجئة للمهاجرين ذوي الأعراق الروسية ، الأوكرانية والجورجية والتي لها صلة بالجريمة أما في المجتمع الجديد أو في الوطن الأم . وكما ذكر سابقاً فإن العراب الروسي المشهور Vyacheslav Ivankov قد انتقل ليعيش في شاطىء بريتون في نيويورك ليدير جرائمه حيث توجد ٢٤ عصابة تدار بواسطة أشخاص من الجنسية السوفييتية السابقة يعيشون في نيويورك ، شيكاغو ، لوس أنجلوس وسان فرانسيسكو وميامي .

أما الشيشان فلهم شبكة اتصال كونية ، فعلى سبيل المثال بدأوا بالبروز في لندن واتخذوها محطة رئيسية لعملهم . وقد بدأوا بشراء أملاك كثيرة ذات أثمان عالية جداً في مدينة لندن وما حولها .

وبالنسبة للنظام الكوني الشيشاني فإن لندن أول وأهم مركز مالي . ووفقاً لإدارة المخابرات الوطنية البريطانية للجريمة فإن الأموال المجنية من العمليات غير القانونية المحولة إلى المؤسسات المالية في لندن تقدر بـ ٢٧ بليون دولار .

إن القاعدة الرئيسية في أوروبا تبقي ألمانيا ،والشكر في ذلك إلى القوانين التي تحد من سلطة الشرطة ومحدودية تغلغل المافيا الإيطالية ، ووجود تواجد كبير للروس والأوروبيين الشرقيين الذين يشكلون عملاء جيدين لهذه العصابات . وشكلت فرانكفورت بالأخص قاعدة رئيسية للعمليات المالية الشيشانية . ولم يكن هدف الشيشان تأسيس أعمال خاصة لإدارة العمليات ولاستثمار ثرواتهم بشكل قانوني فقط ، ولكنهم علاوة على ذلك كانوا يهدفون لنشر أموالهم بشكل واسع خلال النظام المالي الكوني . وأصبح من المستحيل الآن تنظيف هذه المؤسسات من الأموال الشيشانية والروسية غير النظيفة .

إن قوة العصابات الشيشانية لم تعد تعتمد على فساد الحكومة في شيشانيا أو على قسوتهم في الشوارع . إن العصابات الشيشانية أصبحت الآن قوة اقتصادية وماركة مسجلة في دائرة الجريمة . فكل عصابات الشوارع أجبروا لقبول السيطرة الشيشانية إما

خوفاً من قوتهم أو طمعاً للخدمات التي يقدمونها من التمويل إلى تنظيف الأموال أو لإمدادهم بالاستخبارات .

وعلى أية حالة فالشيشان مميزون ،وعلى عكس المافيا الروسية فالشيشان أبدوا قليلاً من الميل للتعاون مع المنظمات الإجرامية الأخرى كالمافيا الصقلية ، الثالوث الصيني أو الياكوزا اليابانية . وعوضاً عن ذلك فهي «العصابات الشيشانية» إما فرضت سلطتها على العصابات الأضعف أو أنها تركت العصابات الأقوى لوحدها . وبهذا فهم عارضوا الاندماج الكوني للجريمة الدولية والتي شكلت اتحاداً بين مافيا الولايات المتحدة والمافيا الأوروبية والعصابات الكولمبية والتي أدخلت معها المافيا الروسية . وإذا قادت الحرب في شيشانيا إلى إنشاء نظام جديد وهذا الاحتمال شبه حتمي فإن ذلك سيضعف العصابات الشيشانية ويحد من انتشارها وسيعطي فرصة أكبر للعصابات الروسية لأخذ مكانها . وبما أن العصابات الروسية تعمل على تنمية روابطها الدولية فإن ذلك سيساعدها على وقف توسع المافيا الشيشانية وأخذ مكانها وعملياتها مستفيدة من ارتباطاتها مع عصابات الجريمة المنظمة الكونية .

٤ ـ الخاتمـــــة :

٤ ـ أ . ردود فعل الحكومة :

إن رد فعل الحكومة كان محدوداً وحتى الآن عديم الجدوى . بالنسبة لروسيا حدد بوريس يلتسين عام ١٩٩٤ ليكون عام الصراع لمحاربة المافيا ، ولكنه من الواضح أن السلطات لم تنجح في كبح ازدياد الجريمة المحلية والدولية ناهيك عن إنقاص عدد الجرائم . إن القوانين في الجمهوريات السوفييتية السابقة يتم الآن إعدادها ومراجعتها وفي كثير من الأحيان تخلق من العدم وهي ردود أفعال لحوادث تحدث بين الفترة والأخرى .

فالقانون الروسي لمكافحة الفساد على سبيل المثال أصدر في عام ١٩٩٤ كرد فعل لبعض الاحتياجات لعام ١٩٨٩ ، وهي لا تتماشى مع القوانين التي تضعها بعض الدول كقوانين مكافحة الفساد في إيطاليا ومكافحة الابتزاز في أيرلندا الشمالية .

وحتى بوجود القوانين فإن المشكلة الحقيقية هي في تطبيقها . إن جهود الشرطة تعرقل بواسطة المصالح الشخصية ولقدرة العصابات على إفساد ذمم المدافعين عن القانون . وحتى عندما يتم القبض على المجرمين فإنهم يبرأون في المحاكم التي يضرب بأطنابها الفساد . فمن مجموع ٥٠٠٠٠ قضية فساد في روسيا في عام ١٩٩٣ فإن ٧٠٠ مجرم فقط قد أدين . إلا أنه من بداية عام ١٩٩٣ ظهرت علامات تقدم ملحوظ في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة ، فمعظم هذه الجمهوريات تبنت ست أولويات لمحاولة السيطرة على الجريمة عبر الحدود ، وهذه الأولويات هي :

١ ـ مصادرة الثروة : بينما تعاني الدول من تقيد الميزانية الوطنية وقلة السيولة فإن معظم الحكومات بدأت تبحث عن مصادر لتجهيز وإعداد الشرطة . فالحكومة الروسية على سبيل المثال قللت من ميزانية الدفاع بينما دعمت ميزانية الشرطة وقوات الأمن بالكامل .

٢ ـ **التعاون الدولي** : بالإضافة إلى انضمام هذه الجمهوريات إلى الانتربول ، فإن معظمها انضمت إلى معاهدات ثنائية لإنشاء إطار من التعاون لمكافحة الجريمة عبر الحدود .

٣ ـ **الاستخبارات** : اتخذت معظم إدارات الأمن في الجمهوريات إجراءات متشددة ضد الجريمة المنظمة عبر الحدود . ويعتبر هذا العمل نتاج دعم محلياً لخلق دور جديد للمخابرات يبرر الميزانية المعتمدة . إن الوكالة الروسية لمكافحة التجسس ، وقرينتها في أوكرانيا قد أسستا إدارات خاصة لمكافحة جرائم عبر الحدود ، وقد تبعت بقية الجمهوريات خطوات روسيا وأوكرانيا في هذا الصدد .

٤ ـ **تعيين الحدود** : إن انهيار الاتحاد السوفييتي أدى إلى تجزئة قوة الشرطة في محاولة لخلق علاقة أوثق بين الشرطة وبين المجتمعات التي تخدمها . ومهما كانت إيجابيات ذلك العمل فإن تجزأة الشرطة أدى إلى إعاقة جهودها للسيطرة على الجريمة الدولية والإقليمية ، وكنتيجة فإن وزارة الداخلية الروسية أسست ١١ إدارة إقليمية للجريمة المنظمة كأول مرحلة لتركيز مصادرها للتعامل مع المشكلة على مستوى استراتيجي .

٥ ـ **السيطرة على الحدود** : إن الجمهوريات الجديدة ورثت عن الاتحاد السوفييتي الحدود العسكرية وقوات الحدود السوفيتية ، ولكنها في السنتين السابقتين أولت انتباها قليلاً للحدود مما ساهم في زيادة ضعفها . وعلى أية حال كان هناك نهضة بسيطة في خدمات الحدود بواسطة قوات الحدود الروسية «والتي تدير بعض العمليات في طاجكستان لمنع التسلل من أفغانستان» . وفي الأول من يناير عام ١٩٩٤ أصدرت الحكومة الروسية وثائق تصدير جديدة للسيطرة على تدفق المواد الخام والمصانع والتي يتطلب تصديرها لأول مرة إثباتات عن مصدر الموارد والجهة المرسلة لها .

٦ ـ **أنظمة الخدمات المالية** : إن الفساد الذي تميزت به معظم البنوك والمؤسسات المالية لهذه الدول هو عامل مساند للعصابات . إن لجنة الضرائب في البرلمان الروسي

عملت على لعب دور أكبر لكي تضمن هيمنة الحكومة على عمل المؤسسات المالية وبشكل مشجع فهناك بعض المؤشرات بأن هناك وعي عام يدعم هذا التوجه ويجعل المؤسسات المالية تراقب نفسها بنفسها لكي تصبح كل العمليات المالية شرعية .

٤ ـ ب . رد الفعل الأجنبي :

إن المجتمع الدولي يقدر من البداية أن محاربة جرائم عبر الحدود المرتكبة من قبل مواطني الجمهوريات السوفييتية السابقة أمر يصب في صالحها . وبدرجة ما فإن محاولات المساعدة قد قلصت بسبب قلة المصادر وشكوك الدول الخارجية ، وعدم وجود قواعد يمكن بواسطتها مكافحة الجريمة . ولكن مع مرور الوقت تم التغلب على كثير من هذه العقبات .

وقد وفرت الأنتربول أرضية قوية لتبادل المعلومات والخبرات بينما عملت كثير من وكالات الشرطة على مساعدة قريناتها في الجمهوريات السوفييتية . وتحركت وكالة مكافحة المخدرات التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية لمساعدة دول البلطيق بتوفير ٣٠٠,٠٠٠ ,١ دولار لمحاربة استخدام وتجارة المخدرات . وسوف يتم إنشاء مكتب إقليمي لمكافحة المخدرات في Riga بينما منح الاتحاد الأوروبي مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ,٢ دولار للغرض نفسه . وأخيراً فقد تم التعاون بين قوات الحدود الكازاخستانية والصينية . وقد اتفقت الدولتان في عام ١٩٩٤ على التعاون على مستوى نقاط التفتيش الحدودية وتبادل المعلومات الاستخبارية .

وبالطبع فإن جرائم عبر الحدود فيما بين جمهوريات الاتحاد السوفييتي ومنها إلى أوروبا بشكل خاص وهو خطر حقيقي . إنها توفر حلفاء جدد وفرص جديدة لتقوية المجموعات الإجرامية المحلية ، وهي تعمل على تقديم لاعبين جدد ، وهذا بالطبع له أثر سياسي بالنسبة لأوروبا الغربية مما قد يشجع على خلق عقلية «حصن أوروبا الغربية» وينفرهم من الأوروبيين الجدد ويخلق حالة خوف من الأجانب في الوقت الذي تحاول أوروبا تكوين «الهوية الأوروبية» .

إن الجريمة التي تنسب بشكل مباشر إلى الجماعات والجنسيات والأفراد والأجانب لا تساهم فقط في خلق مناخ عام من عدم الأمان ولكنها حتماً ستنشيء رد فعل شعبي ينطلق من منظور الخوف من الأجانب . وهنا يقع الخطر الحقيقي في إمكانية ترجمة ذلك إلى برنامج سياسي موازي سيسبب الخلاف والمشاكل لأوروبا موحدة ديمقراطية مبنية على نظام دستوري .

٤ ـ ج . نظرة عامة للمستقبل :

تبقى المشكلة الرئيسية بعد ذلك أن روسيا في السنوات الأخيرة تمر في مرحلة تحديد هويتها وحضارتها . وفي هذه اللحظة فإنه يتم تبني المواقف التي تضمن استمرار الحياة للجريمة المنظمة . إن التحول للرأسمالية يعني الشراء والبيع والنجاح . وحتى الآن فإن الشعوب التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي لديهم فهم محدود عن الرأسمالية التي نمت ورعت بواسطة الدعاية السوفييتية التي ترى الرأسمالية بأنها تنافس اقتصادي جشع . وهناك وعي قليل عن أساسيات الرأسمالية . ولكثير من الروس فإن الرأسمالية هي الاقتصاديات المالية للمافيا ، ولعمليات التزوير .

إن الولاء لم يعد للدولة أو لأي مفهوم للشرعية بل هو للعائلة والأصدقاء والعشيرة والجيران والعصابة أو المجموعة . وقد تجذر ذلك بعمق في الثقافة السياسية الروسية وقد تقوت بعد ذلك في المناخ الاقتصادي والسياسي الحالي . وأصبحت مجموعات الجريمة المنظمة توفر المساعدة لكل من يشعر بأنه مستثنى من النظام . ولم يعد القانون هو المكان الذي يلجأ إليه الفرد عندما يقع ضحية لمجرمين بل الانضمام إلى عالم الجريمة هو الحل .

ولهذا فإن الثقافات السياسية للجمهوريات السوفييتية تشكلت على أساس إجرامي تماماً مثل اقتصادياتهم . وهناك احتمال بأن ٤٠٪ من مجموع الأموال المتداولة في روسيا قد نمت بواسطة أنشطة غير شرعية . وبهذا فإن الجمهوريات الحديثة دعمت أساساتها بواسطة الجريمة المنظمة . وهذا بحد ذاته يشكل مرحلة جديدة في تغيير مظاهر الجريمة المنظمة . وقد حدث تحول من الجرائم على مستوى الشارع إلى الجرائم

المحـــددة والـهـجـوم ضــد قــادة العـصــابات المنافســة والأعـضـاء الـبـارزين في المجـتـمع السياسي والمالي .

ويعكس ذلك بداية عملية التماسك . وتميزت الأعوام من ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣ بنوعين من الصـراع ، الأول حـرب المافيـا بين العـصـابات ، والثـاني الحـرب بين الجريمة المنظمـة والمفـهوم الجـديد للشرعـية ، ورأس مـالية السـوق الحرة . ومع بداية عـام ١٩٩٤ تمكنت المافيا من الانـتـصار في الحرب الثانيـة كما تمكنت العصـابات الكبيرة من إزاحة الصـغيرة عن طريقها .

وبذلك فإن العـصابات الكبيرة ضـاعفت جـهودها من أجل تنظيف نفسهـا وتحويل عـميـات التزوير وتجارة المخدرات إلى قوة اقتـصـادية «مـحـترمة» تنظم وتشتري أعمـالاً شرعية . وتحولت قوات المافيـا إلى «قوات حـراسة شـخصية» . سواء أعـجبنا ذلك أم لا فإن الجيل القادم من المافيـا والدمى الخاضعـة لسيطرتهـا هي التي ستشكل الجـيل القادم من الشخـصيات السيـاسية الروسيـة وكبار رجـال الأعمال والمحسنين وسـلالة البطارقة . ويمكننا الاسـتـفادة من تعـريـف Pino Ar Lacchi للطريقـةالتي تعـرف بهـا المافيـا الإيطاليـة نفسها في السبعينيات .

«إن رئيس المافيا هو نـتاج تغير ثـقافي مـذهل تم عن طريقـها اسـتـخدام الإمكانيـات الشـخصـيـة قديمة التـكوين . إن زعـيم المافيـا يتـذوق طعـم الخطورة ، ويستـطيع إغمـاض عينيه عن نـتائج أعماله . كل هذه الخصـائص المتطابقة للرجل الكبيـر ذو الشرف الرفيع وجدت مرة أخرى في صورة هذه الشخصية الجديدة» .

والصـورة نفسـهـا وجدت أيضـاً في شخـصية مـجرمي الجـمـهوريات السـوفييتية . وبمسـاعدة قـاعدة مـن السلطة السـياسـية القـوية ، مـصادر اقـتصـادية ضـخـمـة ، ومنظور دولي يرى الحـدود كفـرصة وليس عـائقاً ، كـان بإمكان هذه العـصابات أن تقـود موجـة جـديدة من الجرائم عبـر الحدود وعن طريـقهـا ستـغـذي الجـمـهـوريات الأوراسـيـة والتي يمكن أن تحمل أخطاراً كبيرة لأوروبا ، آسيا والأمريكيتين .